## كلنا... محمد هايف!!

سعد العجمي
saadkrn@hotmail.com

أسال منذ فترة طويلة ومن قبل كثيرين عن رأيي في أداء النائب محمد هايف، ودائما ما أبدأ إجابتي لأي متسائل بأن خطاب الداعية أو إمام المسجد وخطيبه يجب أن يتغير عندما يصبح سياسيا وعضوا في البرلمان ممثلا الأمة، فما يطرح داخل المجلس ليس كما يطرح على منابر المساجد أو خلال حلقات الذكر في الديوانيات أو المخيمات، لكنني أستدرك بالقول دائما، إنه وبالرغم من الاختلاف غالبا مع ما يطرحه محمد هايف فإنني أعترف بأنه نائب ثابت على مواقفه، ويجب احترام رغبة وخيارات حوالي ستة عشر ألف ناحب صوتوا له في الانتخابات الأخيرة.

قبل أسبوع تقريبا كنت في حديث مع مجموعة من الإخوة الإعلاميين والسياسيين الذين لا "يهضمون" محمد هايف، نصف ساعة تقريبا، وأنا أستمع لحديثهم عن "أبو عبدالله" وأغلبه إن لم يكن كله، كان انتقادا للرجل بعد أن شرّق وغرّب بعضهم مذكرين بتصريح له هنا، أو عبارة أطلقها هناك.

عندما عقبت على كلامهم سألتهم السؤال التالي: كل كلامكم كان عن تصريحات وآراء محمد هايف في الكثير من القضايا، لكنني لم أسمع منكم كلمة واحدة عن مواقفه وتصويتاته داخل قاعة عبدالله السالم؟ هل كان هايف متخاذلا يوماً ما؟ وهل صوّت منذ أن أصبح نائبا بما لا يوافق قناعاته؟ وهل قبل المساومة على أي قضية ما أو قانون أو حتى استجواب رغم أننا نعيش في زمن المساومات والصفقات مع الحكومة؟

أنتم تطالبون بأن يكون هايف سياسيا لذلك يجب عليه أن يرمي عباءة الدين لأنه أصبح نائبا يمثل الشعب، يشرع ويراقب، وأنا معكم في هذا الصدد، لكنكم عندما تقومون بتقييم أدائه، تركزون على فكره ورأيه، وليس على مواقفه البرلمانية! تقولون أيضا إن هايف يطلق الكثير من التصريحات الطائفية التي تضرب الوحدة الوطنية، لكنكم نسيتم أو تناسيتم، أن أغلب تلك التصريحات إن لم يكن كلها كان ردة فعل على تصريحات آخرين، فنادرا ما كان هايف مبادرا بأي تصريح في هذا الإطار، بل إنه في كل الحالات كان يلعب دور المدافع وليس المهاجم.

حوالي ثلاث سنوات تقريبا ومحمد هايف نائب، لكنه لم يطرح يوما من الأيام داخل قاعة عبدالله السالم ما يضرب الوحدة الوطنية، ولم يدخل في سجال أو خصام أو يتبادل الشتائم مع زميل له داخل القاعة كما يفعل غيره ممن هم على خلاف عقائدي معه، فالرجل عفيف لسان لم تخرج منه كلمة مسيئة بحق أي من زملائه.

محمد هايف وصل إلى مجلس الأمة كنائب بسبب النهج الفكري والعقائدي الذي يؤمن به، والناس انتخبته على هذا الأساس، وكان وفيا لها وصادقا معها، ورغم أنني أملك الشجاعة لأقول لـ"أبو عبدالله" إنني أختلف مع ما تطرح في أحيان كثيرة، وإن بعض تصريحاتك "المضادة" تصب الزيت على النار، لكنني أملك الحيادية أيضا التي تجعلني أقول إن محمد هايف لم يكن متلونا كخصومه العقائديين في يوم من الأيام، بل كان ثابتا وواضحا، ولم يخضع لمساومة، ولم يستجب لإغراء كغيره ممن ارتموا في أحضان الحكومة ورضعوا من ثديها.

عموما إن كنا سنقيم هايف على آرائه فإن الأمر فيه أخذ ورد، أما إن كنا سنقيمه بحيادية وتجرد بناء على مواقفه داخل قاعة عبدالله السالم فكلنا محمد هايف.

***

هل انتهت جميع التجاوزات في وزارات ومؤسسات الدولة، وبات القانون يطبق على الجميع، ولم يعد هناك أي قصور حكومي، يبدو الأمر كذلك لدى النائب حسين القلاف، الذي وجه سؤالا إلى وزير الإعلام حول معاقبة الزميل محمد الوشيحي بعد رأيه الذي قاله بأن تعليق الدستور انقلاب على الدستور. أترك الإجابة لكم مع دعواتي بالشفاء للنائب القلاف من مرضه.

## خذ وخل: عيد الأم بالوكالة!

سليمان الفهد
alfahad073@yahoo.com

• فوجئت بحفيدي البكر يسألني: هل الاحتفال بعيد الأم حرام، كما قال مفتي الفضائيات؟! قلت له إن الأصل في الأشياء أنها حلال بلال، لأن الحلال باين والحرام باين، كما يقال. لكن فضاء الإفتاء في ديرتنا مشرع لكل من هبّ ودبّ، وحفظ عن ظهر قلب بعض السور من القرآن الكريم، وحفنة من الأحاديث النبوية المنسوبة الى المصطفى صلى الله عليه وسلم.

من هنا يتجدد السجال السنوي بشأن الاحتفال بهذه المناسبة، ربما لأن المعارضين يحرصون على تسجيل موقفهم في كل موسم، ولكونهم يتطلعون إلى منعه باليد لو أتيح لهم ذلك! ولا يظن ظان بأن العبد لله من الذين يحفلون بهذا العيد، ويمارسونه في حياتهم اليومية، اللهم إلا إذا كانت عيدية وهدية عيد الأم مكرسة لحضرة الأم بالوكالة! لأن الشغالة "المربية" الآسيوية أكثر استحقاقا لهدية عيد الأم من الأم البيولوجية، التي خرج من رحمها "المعطاء" طفلنا وكبدنا الذي يدبّ على الأرض!

فالأم الكويتية كما صاحب المقاولة الكبيرة الذي يوزعها على مقاول من الباطن! من هنا أحسب أن حيثيات استحقاق الأم البديلة للهدية معروفة لدى الكافة، ولا تحتاج إلى إيضاح، ولا ينكرها سوى الذي في قلبه مرض، وفي عينيه حول وعمى، ويتماهى مع النعامة الجبانة إياها، التي ألفت دس رأسها في الرمال تجنبا لمجابهة الأخطار المحيطة بها!

وإذا كان ثمة "حرام" في مسألة الاحتفاء بعيد الأم، فإنه يكمن في حرمان الأم الآسيوية من حقها المكتسب، والمسلوب من أهل الدار للإيهام بأن الأم الكويتية هي الحرية بالهدية والاحتفاء! وهي ليست كذلك حسب واقع الحال المعاش.

• هل أغالي فيما ذهبت إليه آنفا؟! حسب المرء أن ينظر داخل بيته وحوله لتتبدى له الحقيقة المرة، والمفارقة الكويتية الكوميدية السوداء: فالأم تحضنه في بطنها أشهر الحمل المعلومة، وحالما يخرج إلى الدنيا يصرخ مناديا: "واء.. ومارياه" حيث تتولاه "ماري" وأخواتها من المهد إلى حين سن دخول المدرسة الابتدائية!

وكأن أمه "البيولوجية" آنية ومؤقتة، ولا يحظى بأمومتها إلا في الأعياد والعطل، ويومي الجمعة والسبت فقط لا غير! والله- سبحانه- وحده يعلم بمدى معاناة الطفل "اليتيم" التي يكابدها من جراء إحساسه بوطأة ازدواجية أمومته الأزلية!

أعرف سلفا بأن العبد لله كما المؤذن في مالطة، لأن القوم ألفوا هذه الظاهرة، ولم يعد وجودها يثير اهتمام وحفيظة أحد، إلا إذا وقعت الواقعة المتبدية بحادث مأساوي لأحد أطفالنا!

ولا بأس عليهم إذا أمضوا السنوات الأولى من عمرهم الزمني، في كنف وحضن الأم المستوردة والقادمة من بلاد تختلف عنا في اللغة والقيم وكل ما يشكل الشخصية والهوية الوطنيتين العربيتين! وإذا سمحت لي اللجنة المعنية بالأم المثالية، فسوف أقترح أن تمنح جائزتها مستقبلا للأم "ماري" وأخواتها للحيثيات السابق ذكرها. إذن لا يكفي أن نقول له "ماري كريسماس" فقط، لاسيما أن الإنسان يولد على الفطرة ولكن المربيات هن اللواتي "يبكستانه، ويبنغلنانه، ويفلبنّه، ويهنّدنه، ويحبّشنه.. و.. و..) ويشكلنه حسب هويتهن! أقول ذلك مع الاحترام لشغيلة باكستان، وبنغلادش، والفلبين والهند والحبشة، وبقية الأمم المتحدة التي تحتضنها بلادنا!

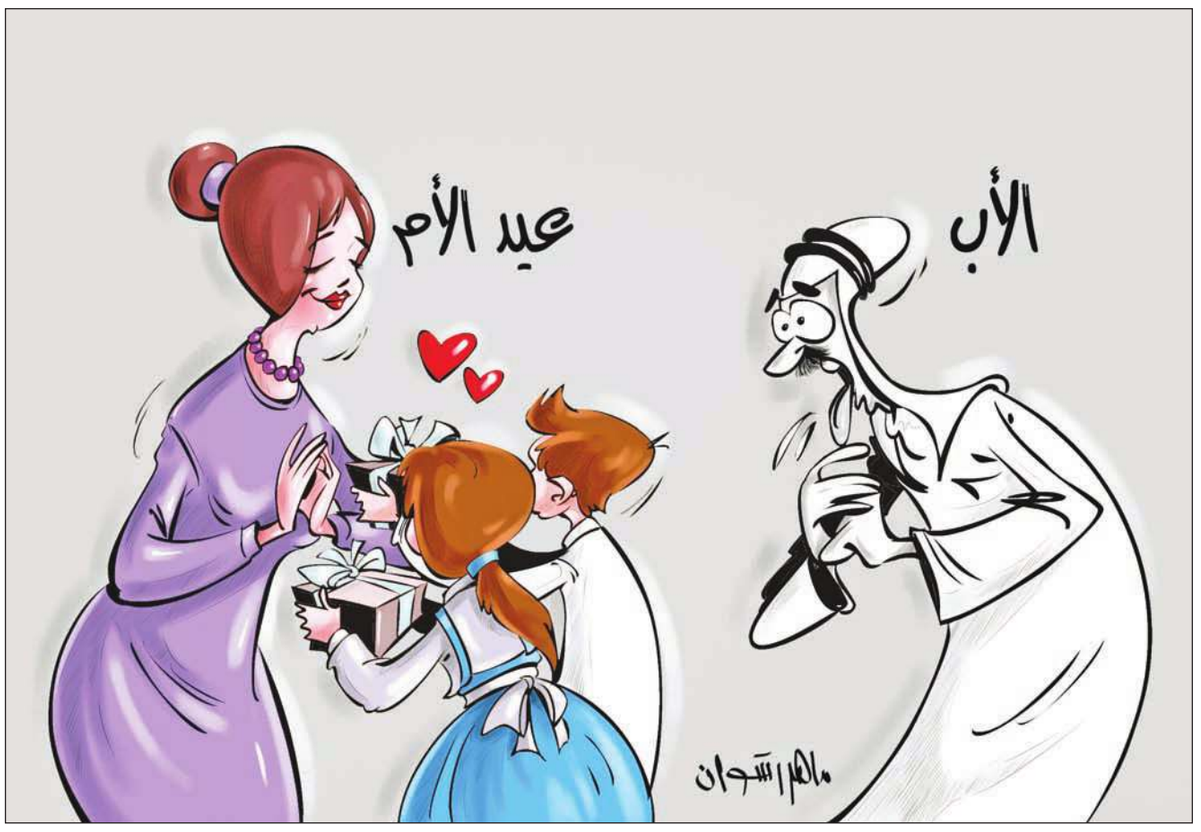

## البدون... هل الحل من الخارج؟!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

لو كانت هناك أداة ما، ميزان أو مسطرة أو ما شابه، يمكن بواسطتها قياس تقدم قضية البدون نحو الحل، بعد كل مرة تثار فيها نيابيا، فأجزم لكم أننا سنجد أن النتيجة ستكون صفرا، بل تحت الصفر، لأن القضية في تدهور مستمر. هذا الأمر، الذي تكشف لي منذ فترة ليست بالقريبة، فدعاني إلى التوقف عن المشاركة في الأنشطة الساعية إلى حل قضية البدون عبر البرلمان إيمانا مني بعبثيتها وعدم جدواها، لا يرجع إلى أن النواب لا يريدون حل القضية، هكذا «كاش» وبصريح العبارة، وإن كان بعضهم كذلك في الحقيقة، إنما لأن القضية لا تمثل لأغلبهم أولوية على الإطلاق، بل حسبها أنها قضية أخرى والسلام، وما أكثر القضايا.

وأما بالنسبة لأولئك النواب، الذين ربما لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة، ممن يرون فيها أولوية، فهؤلاء أسرى للواقع السياسي السهل الانقياد والخطف، لأي قضية أخرى، حتى لو كانت هامشية سخيفة لا تستحق النظر، فكل القضايا قادرة على اعتلاء سلم الأهمية، والاستئثار باهتمام القنوات والصحف وشغل الرأي العام، متجاوزة قضية البدون على ما لهذه القضية من أبعاد سياسية وأمنية واجتماعية خطيرة جدا.

ولا يوجد نائب على الإطلاق راغب في أن يجعل من قضية البدون قضيته الرئيسة، لأنه لا يوجد ناخبون من البدون، وبالتالي فالمسألة برمتها متروكة لتقدير هؤلاء النواب، وتعاطفهم وإحساسهم بأهميتها، وهي الأمور النسبية التي لا يركن إليها.

قلتها سابقا في أكثر من مكان، وكررتها على مسامع الكثير من الإخوة البدون: حل قضية البدون بيد البدون أولا، وهو حل لن يخرج من تحت قبة البرلمان في قناعتي، بل لعله لن ينطلق من الكويت أصلا.

إن تباطؤ وتلكؤ الحكومة، ووزارة الداخلية على وجه الخصوص، في التعامل مع قضية البدون «لحلحلتها»، بالرغم من كل تصريحاتها ووعودها الإنشائية، تعكس وبشكل مباشر، أنه لا يوجد لديها إيمان حقيقي بأن هناك شيئا ملحا يستدعي الحل العاجل، وأن تصرفات اللجنة الأمنية الغليظة والمتشددة، بل المتعسفة تجاه البدون، تكشف أن لسان حال الحكومة يقول إن البدون ليست لهم أي أحقية بالحصول على الجنسية الكويتية. هذا هو تفسيري المباشر لما أراه، وإن كان لدى أحد من هذه الأطراف كلام آخر، فأتمنى أن يصرح به علنا ومباشرة.

إذن هذا هو الموقف الحكومي من الموضوع، وبما أن البدون يمنعون من اللجوء إلى القضاء للحصول على حقوقهم، الحقوق التي يأتي على رأسها حقهم بالحصول على الجنسية / الهوية كحق إنساني مدني وشرعي وأخلاقي، تحت شتى الذرائع التي تبدأ بتلك العبارة المطاطة التي وقع الكثيرون في فخ ترددها خوفا من التشكيك بهم وبولائهم، ألا وهي عبارة أن موضوع الجنسية «موضوع سيادي»، ولا تنتهي عند ذريعة عدم اختصاص المحاكم بالنظر في مثل هذه الدعاوى. كنت أقول بما أن هذا هو موقف الحكومة الصريح، والذي لا أظنها تخشى أن تقول به وتدافع عنه بكل صراحة لإيمانها بصوابه، فمن حق البدون في الجانب الآخر أن يكون لهم رأيهم الآخر، وأن يلجؤوا لذلك إلى كل الجهات الدولية التي تختص بمثل هذه القضايا، سواء أكانت هذه الجهات إعلامية أو ناشطة في مجال حقوق الإنسان أو مؤسسات تحكيم دولي أو غيرها. وليس في هذا أي تأليب على الحكومة الكويتية، ولا استقواء بالأجنبي أو بالخارج، كما يشيع البعض ليخيف من ينادون به، بل هو الحق والعدل، ومن كان له حق فمن حقه أن يسعى إلى أخذه بالوسائل السلمية المشروعة وفقا لموازين العدل، تلك الموازين التي أبت لسنوات طويلة أن تنصفهم في الداخل، وأن لأصحاب القضية أن يبحثوا عنها في الخارج.

من الواجب على البدون، وبالأخص الشباب منهم، توحيد صفوفهم، والسعي إلى أن يكونوا جبهة واحدة، ولا يسمحوا لأحد بتشتيت جهودها، أو أن يدق الأسافين بين أفرادها باستخدام فكرة أن هؤلاء البدون خليط من سنة وشيعة، وبدو وعجم وهكذا، لأن من الطبيعي أن يكون بين البدون من كل هؤلاء، كما هي حال الكويتيين جميعا.

كلمة أخيرة أوجهها إلى شباب البدون ممن سبق أن حادثتهم بالأمر، وهي أني مازلت مؤمنا بمقترح ذلك الاعتصام السلمي الصامت المستمر دون انقطاع، والذي أنا واثق بأنه بالإضافة إلى ما ذكرت أعلاه، سيجعل من هذه القضية على رأس الأولويات عند الجميع!

---

## ياسر عبد العزيز *

## الحملة على المرأة في أعيادها

**اليوم نحتفي جميعاً بالمرأة في أفضل أدوارها، لكننا أيضاً ننتهك استقلاليتها، ونحط من كرامتها، ونريد سحبها إلى الوراء مئات السنين؛ تارة بدعوى أنها "موضوع للجنس والإغراء حتى في أقدس أماكن العبادة"، وتارة أخرى لأنها "كائن ضعيف وعاجز يحتاج إلى الحماية والعزل عن المخاطر".**

إنه إذن شهر المرأة؛ فلم نكد ننهي احتفالاتنا بيومها العالمي، حتى طلّ علينا "عيد الأم"، حيث اليوم الذي نحتفل فيه جميعاً بأمجد أعيادها، وأفضل أدوارها، وأكثرها نبلاً وطهارة وإشراقاً على الإطلاق، لكن هذه الاحتفالات تحل علينا، في مصر والعالم العربي، فيما المرأة نفسها تشهد هجمة رجعية مأفونة، وتتربص بها، وبنا جميعاً، حملة خرقاء تريد إرجاعنا قروناً إلى الوراء.

لم يكن أحد قادراً على تصديق أن داعية سعودياً وأستاذاً جامعياً سابقاً هو الدكتور يوسف الأحمد، يدعو إلى "هدم الكعبة، وإعادة بنائها، بشكل يمنع الاختلاط بين الرجال والنساء عند الطواف"، لكن الرجل عاد وأكد ما ذهب إليه قبل أيام قليلة، بل ظهر له أنصار كثيرون يؤيدون اقتراحه، بدعوى "حماية المرأة من الاختلاط وما قد يجلبه من تحرش".

لاتزال السعودية تشهد مواجهة عنيفة بين قوى رجعية متزمتة وبعض الخلايا الحية التي تجاهد لتعزيز مكانة المرأة ودمجها في المجال العام، بوصفها "نوعاً اجتماعياً" ومواطناً كامل المواطنة يمكنه البرهنة على الكفاءة والمقدرة، وليست مجرد "موضوع للإغراء" أو كائن عاجز ضعيف.

قبل نحو أسبوع، كان وزير الإعلام السعودي الدكتور عبدالعزيز خوجة يعلن أنه "لا مانع في أن تتولى امرأة وظيفة رئيس تحرير في إحدى المؤسسات الصحافية"، اتساقاً مع التقدم الذي أحرزته الصحافيات والكاتبات في الواقع الإعلامي بالبلاد، وانسجاماً مع التوجهات الحكومية الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة والاستفادة من طاقاتها في عملية التنمية على النحو الأمثل، لكن رئيس هيئة الصحافيين السعوديين ورئيس تحرير صحيفة "الرياض" المرموقة الأستاذ تركي السديري، علّق لاحقاً على هذا التوجه بقوله: "من الصعب أن تتولى المرأة رئاسة تحرير صحيفة في الوقت الحاضر".

الأمر ذاته تكرر، حين افتتح العاهل السعودي "جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية"، في سبتمبر الماضي، لتصبح أول جامعة في البلاد تختص بالدراسات العليا في المجالات النوعية، وتحمل توجهاً ذا طابع عالمي، وتسمح بوجود الطلاب إلى جانب الطالبات في فصول الدراسة العليا. فمنذ أنشئت الجامعة والهجمات عليها لا تتوقف، بدعوى أن "الاختلاط ليس من الإسلام، وأنه يجلب الانحراف والمعصية"، وذهب الأمر إلى صدور فتاوى بـ"قتل كل من يسمح بالاختلاط بين الرجال والنساء في ميادين العمل والتعليم بالبلاد".

الكويت أيضاً تشهد ممارسات مشابهة، فالمجال السياسي في هذا البلد، الذي يحظى بحياة نيابية نشطة، ينتظر اندلاع معركة برلمانية جديدة يسعى فيها بعض النواب إلى الضغط على الحكومة من أجل اتخاذ قرارات تلزم السيدات اللاتي يشغلن مواقع وزارية أو مقاعد نيابية بـ "ارتداء الحجاب".

منذ منتصف العام الماضي، يسعى فصيل من البرلمانيين وأعضاء التيارات السلفية المحافظة إلى إجهاض التقدم الذي أحرزته المرأة الكويتية على صعيد المشاركة السياسية، عبر تعيينها وزيرة وانتخابها نائبة بالبرلمان؛ فتارة يتذرع هؤلاء بأنه "لا يجوز شرعاً دخول المرأة مجلس الأمة، باعتباره ولاية عامة"، وتارة أخرى يطالبون النائبات والوزيرات بـ"عدم التنقل بين المقاعد وتبادل الضحكات مع زملائهن من الأعضاء".

ولا تقتصر هجمات تلك الفصائل على المرأة داخل المجال السياسي فقط، لكنها تمتد لمحاصرة الوجود النسوي في التعليم وميادين العمل والرياضة، وكانت آخر معاركها تلك التي شنتها على الحكومة لحملها على "إيقاف النشاط النسائي في كرة القدم"، بذريعة أن المرأة التي تلعب الكرة وترتدي الملابس الرياضية الملائمة لهذه اللعبة ترتكب عملاً "يتعارض مع أحكام الشريعة".

ليت الأمر اقتصر على بعض المجتمعات العربية المعروفة بطبيعتها المحافظة، أو تلك التي تمتلك ترف مقاربة مثل تلك القضايا، لكنه امتد، للأسف الشديد، إلى معظم مجتمعاتنا العربية، بما فيها أكثرها حاجة لحشد الطاقة والجهد والتركيز لتحقيق أهداف وطنية عليا ملحة، أو لتجاوز أزمات اقتصادية واجتماعية طاحنة. فمنذ فرضت "حماس" سيطرتها على غزة، لم تتوقف عن إصدار قرارات غريبة لا تهدف في مجملها سوى إلى تكريس طابع ديني شكلي لا علاقة له بالجوهر النبيل للإسلام ولا بمقتضيات المصلحة الوطنية. ففي شهر يوليو من العام الماضي، قررت السلطة القضائية التابعة للحركة "إلزام المحاميات بارتداء الحجاب أثناء مثولهن أمام المحاكم النظامية"، قبل أن تحظر، في أكتوبر الفائت، على النساء "ركوب الدراجات البخارية خلف الرجال"، وتقرر قبل أيام "منع الحلاقين من العمل في صالونات الحلاقة النسائية". مصر أيضاً تعاني الأزمة ذاتها؛ وليس أدل على ذلك من توصية الجمعية العمومية الطارئة في "مجلس الدولة" برفض تعيين المرأة قاضية في المجلس، وهي التوصية التي اتخذت بقرار حظي بأغلبية ساحقة، بل ثمة من القضاة "الأجلاء" من راح يبرر تلك التوصية ويدافع عنها لاحقاً، بدعوى أن "ظروف عمل القاضية لا تناسب المرأة وتتعارض مع مسؤولياتها تجاه أولادها وزوجها".

احتفلت المرأة في العالم أجمع بيومها العالمي مطلع هذا الشهر، واليوم نحتفي جميعاً بها في أفضل أدوارها، لكننا أيضاً ننتهك استقلاليتها، ونحط من كرامتها، ونريد سحبها إلى الوراء مئات السنين؛ تارة بدعوى أنها "موضوع للجنس والإغراء حتى في أقدس أماكن العبادة"، وتارة أخرى لأنها "كائن ضعيف وعاجز يحتاج إلى الحماية والعزل عن المخاطر". والواقع أن من يفعل ذلك من الرجال لا يعطي سوى أسوأ الانطباعات عن نفسه وعمن عرفهن من النساء.

* كاتب مصري

---

## وليام مارتن & جوناثان غيلمان*

PROJECT SYNDICATE

## إعادة تصميم أمن الطاقة الأوروبي

يبدو أن كل عام لابد أن يبدأ بعودة تقليد هدّام: النزاع السنوي بين روسيا وأوكرانيا بشأن الطاقة، وهو النزاع الذي ترك الملايين من الأوروبيين يرتجفون برداً في الشتاء الماضي. وهذا النزاع بدوره يكشف عن نظام إمدادات الطاقة المجزأ ويفضح الافتقار إلى التماسك السياسي في الاتحاد الأوروبي، والذي يؤدي إلى تقويض قدرته على صياغة استراتيجية طويلة الأمد في التعامل مع الطاقة.

إن تنويع مصادر الطاقة يشكل الخطوة الأولى المطلوبة لبناء استراتيجية قابلة للتطبيق في التعامل مع أمن الطاقة. وهذا يتطلب التخطيط والتنسيق على الأمد البعيد، وذلك لأن تنفيذ القرارات الخاصة بالبنية الأساسية الضرورية سيستغرق عقوداً من الزمان.

إن الدعوة إلى تنويع مصادر الإمداد تنبع إلى حد كبير من اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، واستعداد روسيا لاستغلال الطاقة لتحقيق أغراض سياسية. فضلاً عن ذلك فإن روسيا تتحكم في الغالبية العظمى من شبكات خطوط أنابيب الغاز، هذا إلى جانب تفاوضها بشكل فردي مع بلدان أوروبية، الأمر الذي أسفر عن حصولها على درجة غير متناسبة من النفوذ على سوق الغاز الأوروبية.

وهذا النظام غير متوازن بطبيعته، ولابد من تصحيحه. ولابد من بناء خطوط أنابيب بديلة مثل خط نابوكو، ولابد أيضاً من تشجيع إقامة علاقات أوثق مع موردين آخرين. فمن غير المنطقي ولا المعقول أن ندعو إلى وضع حد لاستيراد الغاز من روسيا، أو حتى وضع حد لاعتماد أوروبا بشكل أساسي على الغاز الروسي، ولكن الاتحاد الأوروبي قادر على زيادة نفوذه الخاص من خلال تنمية موارد الإمداد البديلة.

ولكن بعيداً عن ابتكار استراتيجية موحدة في مجال الطاقة في التعامل مع روسيا، فلابد أن يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز تعاونه مع الكرملين فيما يتصل بقضايا مثل السياسة النووية ومكافحة الإرهاب من أجل دعم علاقات أكثر دفئاً عموماً. وآنذاك فقط تصبح أوروبا في وضع أفضل يسمح لها باتخاذ موقف موحد وأكثر صرامة فيما يتصل بالتعطيل المتعمد للإمدادات، وبالتالي تجنب تكرار النزاعات التي حدثت بين أوكرانيا وروسيا حول مسألة الغاز في عام 2006 ثم في عام 2009. أو بعبارة أخرى، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يصوغ سياسة يصبح بموجبها قطع الإمدادات عن أحد البلدان الأعضاء بمنزلة قطع الإمدادات عن كل بلدان الاتحاد الأوروبي.

إن استراتيجية "فَرِّق تَسُد" التي تتبناها روسيا في التعامل مع زبائنها في أوروبا تضعها في موقف قوي، وذلك على الرغم من اعتمادها على الاتحاد الأوروبي في جمع القدر الأعظم من دخلها من الغاز. ولكن روسيا أصبحت حالياً في وضع مالي غير مستقر، بسبب انحدار أسعار السلع الأساسية وانخفاض الناتج- وهو ما يرجع جزئياً إلى بنية الطاقة المهلهلة في روسيا. والآن هو الوقت المناسب لكي يستخدم الاتحاد الأوروبي قوته النسبية ويتبنى قرارات جريئة.

إن تنمية مصادر الطاقة البديلة لابد أن يلعب دوراً رئيساً في أي سياسة يتبناها الاتحاد الأوروبي في التعامل مع قضية الطاقة. والواقع أن مثل هذه الموارد لن تكون مفيدة على الصعيد البيئي فحسب، بل ستساعد أيضاً في تنويع مصادر إمداد الطاقة من خلال إيجاد البدائل التي يمكن السيطرة عليها محلياً. إن أوروبا الآن تقف في طليعة الجهود الرامية إلى تنمية الطاقة المتجددة، ولكن يتعين عليها رغم ذلك أن تتجنب العديد من المزالق الخطرة.

على سبيل المثال، لا ينبغي لبلدان الاتحاد الأوروبي أن تفرط في الاعتماد على أي مصدر منفرد للطاقة من دون الدراسة المتأنية لقوى السوق. ذلك أن جماعات الضغط ذات المصالح الخاصة في مجال الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح قد لا تقل اهتماماً بتحقيق مصالحها الشخصية عن جماعات الضغط في مجال النفط أو الغاز، في حين قد يتسبب التدخل الحكومي المفرط في قطاع الطاقة من خلال تقديم إعانات الدعم أو فرض التنظيمات المقيدة في تشويه الظروف الطبيعية للسوق وتدمير فرص تنمية الطاقة البديلة في النهاية. وعلى نحو مماثل، لابد من تشجيع التعاون على مستوى الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بمشاريع البحث والتطوير وبرامج الدعم، من أجل منع سياسات الدول الأعضاء على المستوى الفردي من تقويض جهود كل منها لجهود الدول الأخرى.

فضلاً عن ذلك، يتعين على ألمانيا والنمسا أن تعيدا النظر في مواقفهما المناهضة بشدة للطاقة النووية، وأن تفكرا في بناء محطات طاقة نووية جديدة، أو على الأقل مواصلة تشغيل المحطات الموجودة بالفعل. والواقع أن الاحتباس الحراري العالمي لعب دوراً كبيراً في تغيير الترتيبات بشأن الطاقة النووية، وربما يكون بوسع لجنة نووية مؤلفة من بلدان الاتحاد الأوروبي كافة أو هيئة رفيعة المستوى أن تعكف على استكشاف ما إذا كان التوسع في إنتاج الطاقة النووية قد أصبح الآن اقتراحاً أكثر واقعية بالنسبة لأوروبا. ولكن مثل هذا التحرك لابد أن يبدأ على الفور، وذلك لأن بناء محطات الطاقة النووية يستغرق سنوات عديدة.

إن الصوت الأوروبي القوي الموحد، معززاً بخيار الإمدادات البديلة، وحده القادر على التصدي لتكتيكات الترويع والإرهاب التي تتبناها جهات الإمداد القوية. والواقع أن درجات الاعتماد على الغاز الروسي تتفاوت داخل الاتحاد الأوروبي، وهذا من شأنه أن يحدث انقسامات سياسية، وهي الانقسامات التي يتعين على بلدان الاتحاد الأوروبي أن تتغلب عليها من خلال الاعتراف بالمصالح المشتركة للأوروبيين. ومن خلال العمل التعاوني يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يحمي البلدان الأعضاء الأكثر عُرضة للخطر الروسي. ولكن هذا لم يحدث في الماضي لأن حكومات الاتحاد الأوروبي سارعت جميعها إلى حماية مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة.

إن الاتحاد الأوروبي الآن في حاجة إلى تكوين هيئة أوروبية موحدة مختصة بالتفاوض فيما يتصل بأمور الطاقة الدولية. والتعاون الأوروبي الأوثق من شأنه أن يمنح الاتحاد الأوروبي قدراً أعظم من النفوذ حين يتعامل مع مستهلكين آخرين مثل الولايات المتحدة والأسواق الناشئة في آسيا، وليس فقط حين يتعامل مع موردين مثل روسيا. ومن الممكن أن تمتد مسؤوليات هذه الهيئة التابعة للاتحاد الأوروبي إلى الإشراف على تخصيص الموارد لمشاريع البحث والتطوير وتوفير الدعم لمنتجي الطاقة البديلة.

إن الكثير من الحلول المقترحة لمشاكل الطاقة الأوروبية مجرَّبة من قبل، ولكنها تضررت بفعل الافتقار إلى التماسك بين حكومات الاتحاد الأوروبي. ولا شك أن غياب "استراتيجية كبرى" يعمل الاتحاد الأوروبي بموجبها، إلى جانب الطريقة التي يعمل بها الأوروبيون على إضعاف بعضهم بعضا، من الأسباب التي تعمل على جعل هذه القضية معلقة بلا حل، بل تؤدي في بعض الحالات إلى تفاقم المشاكل. ولكن يتعين على حكومات الاتحاد الأوروبي في هذه الأوقات التي يسودها عدم اليقين الاقتصادي أن تنظر إلى سياسة الطاقة المشتركة باعتبارها فرصة لابد من انتهازها.

* مارتن نائب وزير الطاقة الأميركي الأسبق. وغيلمان محلل شؤون الطاقة لدى مؤسسة واشنطن للسياسات والتحليل.
"بروجيكت سنديكيت/عالم أوروبا" بالاتفاق مع "الجريدة"